



مقاربة معرفية-الحكومة الالكترونية

E-Governance - A Knowledge Approach

E-gouvernance - Approche de la connaissance

أ/ والي فايضة جامعة امحمد بوقرة -بومرداس /الجزائر

fayzaspd2016@gmail.com

ملخص

تناقش الورقة موضوع الحكومة الالكترونية التي تعتبر أداة مهمة ، تبرز الحاجة لها في تحقيق التبسيط الإداري وتحقيق أكبر قدر من الشفافية ، فهي أسلوب جديد يستخدم المعلوماتية بهدف التقريب بين الحكومة والأفراد والمؤسسات، وتوفير المعلومات بشكل متكامل وسريع لجميع المسؤولين لترشيد عملية اتخاذ القرارات وتحسين الأداء ، فيؤدي بالنهاية الى إدارة رشيدة قائمة على الشفافية في التعامل ما يحد من الفساد وتتيح المساءلة الكلمات المفتاحية : الحكومة الالكترونية ، الحكومة الالكترونية ، الشفافية ، المساءلة ، الديمقراطية الالكترونية

Abstract :

The paper discusses the topic of e-governance which is considered an important tool, its achieve administrative simplification and greater transparency, it is a new method that uses Informatics to bring government and individuals and institutions, and provide integrated information and fast for all officials To streamline the decision making process and improve performance, leading ultimately to the rationally based transparency reduces corruption and provide accountability

keywords : Egovernance, e-Government, transparency, accountability, e-democracy

Cette étude discute le sujet d'e-gouvernance, qui est un outil important, le point culminant le besoin de réaliser la simplification administrative et la transparence plus grande, c'est une nouvelle méthode d'utiliser l'informatique à la convergence entre le gouvernement et le citoyen et les institutions et la disposition d'informations dans un intégré et rapide pour tous les fonctionnaires pour rationaliser le processus de prise de décisions et améliorer la performance(prestation), mène à la fin à la gestion raisonnable de transparence dans des opérations des limites la corruption et la responsabilité Mots-clés : gouvernance électronique Le Gouvernement Électronique.,

مقدمة

تسببت العولمة ببعدها التكنولوجي في ثورة معلوماتية جعلت من استخدام الانترنت ووسائل التكنولوجيا وتقنياتها ضرورة من ضرورات الحياة وبالتالي وجب إدخالها كوسيلة للتسيير الاقتصادي والإداري..الخ وعليه قد شرعت العديد من الدول والحكومات في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التسيير والادارة وتقديمها للخدمات للمواطنين عبرها (تقنيات التكنولوجيا) , وهناك دول من قد باءت تجاربها بالفشل ربما لعدم توفر الأرضية الثقافية والإمكانات لذلك ودول قد خطت خطوات عملاقة اتجاه ما يسمى الحكومة الالكترونية (الإمارات) , والتي يجب أن تتماشى مع الحكومة الالكترونية على اعتبار أن ما يقابل الحكومة بالمفهوم التقليدي هو الحكومة الالكترونية وما يقابل الحكومة بالمفهوم التقليدي هو الحكومة الالكترونية وبالتالي

الإشكالية البحثية هي : كيف يمكن إعطاء مقارنة معرفية للحكومة الالكترونية في إطار متطلبات الحكم الراشد (الحكومة) والحكومة الالكترونية ؟

وتندرج ضمن هذا السؤال عدة أسئلة هي

(1) ما المقصود بالحكومة

(2) ماهي الحكومة الالكترونية والفرق بينها وبين الحكومة الالكترونية

(3) أين تكمن أهمية الحكومة الالكترونية

(4) ما مدى مساهمة الحكومة الالكترونية في الارتقاء بالممارسات الديمقراطية

وسيتم الإجابة عن هذه الأسئلة وفق المحاور التالية

المحور الأول : إطار مفاهيمي للحكومة الإلكترونية

(1) مفهوم الحوكمة

(2) المقصود بالحوكمة الالكترونية

المحور الثاني: الحوكمة الالكترونية آلية لتعزيز المساءلة والشفافية وتأسيس الديمقراطية الالكترونية

(1) الحوكمة الالكترونية وتعزيز المساءلة والشفافية

(2) الحوكمة الالكترونية وتأسيس الديمقراطية الالكترونية

المحور الأول: إطار مفاهيمي للحوكمة الالكترونية

(1) مفهوم الحوكمة

قبل التطرق إلى إعطاء مفهوم للحوكمة الالكترونية وجب علينا أولاً تحديد مفهوم الحوكمة , فتعرفها منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم والثقافة (اليونسكو) أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار شؤون بلد ما وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم , وتنظر لها لجنة الحكم المحلي على أنها تعبر عن مجموعة الطرق و الأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من اجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق أو المختلف عليها لصالح المصلحة العامة (الدولة والمواطن)¹.

أي تشترك الحوكمة و الجودة السياسية في اعتبار هذه الأخيرة معياراً أساسياً لتقييم الأنظمة السياسية للدول و القائمة على ثلاث عناصر هي
الفعالية : هي قدرة النظام على إفراز المخرجات بصورة جيدة أي أداء الوظائف المجتمعية بكفاءة وبالتالي تحقيق الرضا العام من قبل المواطنين ونتيجة هذه الفعالية والأداء المتميز للنظام هو تحقيق الاستقرار والرفاه ؟

المشروعية: المحدد لدى قبول الشعب لمن يحكمه وهو نتيجة حتمية لدرجة الفعالية
التداول : وهو يعبر عن مؤشر المشاركة السياسية الذي يكفله الدستور عبر توف وضوح دستوري حول عمر الحكومة والهيئات والعهدات ووجود انتخابات نزيهة... الخ²
من خلال ذلك هذا يتضح أن الحكم الراشد هو مجموع الهياكل والوظائف والعمليات التي تعنى بإدارة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق التنمية المستدامة على أساس من التعاون والتوافق والانسجام بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمواطنين من اجل تسيير شؤونهم المشتركة لتحقيق الرضا العام مسندة في ذلك على معايير الكفاءة والفعالية و التمكين السياسي بما يحقق الأمن الإنساني

(2) المقصود بالحكومة الالكترونية

عند طرحنا لمفهوم الحكومة الالكترونية رأينا أن نقدم أولاً تعريف للحكومة الالكترونية التي هي تطوير ونشر وتنفيذ السياسات والقوانين وإيجاد البنية الأساسية التي من شأنها تفعيل تقنية المعلومات والاتصال لإيجاد مجتمع معرفي تتوفر فيه خدمات إلكترونية آمنة وأكثر فاعلية وملائمة لفئات المجتمع المختلفة بحيث يمكن إنجاز هذه الخدمات بأقل وقت وكلفة ممكنة، ويتم ذلك باستخدام المنافذ الإلكترونية المختلفة. كما تُسخر الحكومة الالكترونية تقنية المعلومات والاتصال لتطوير العلاقات مع المواطنين وقطاع الأعمال وبين مختلف الجهات الحكومية. أما بالنسبة للحكومة الالكترونية هي سلسلة العمليات والإجراءات المحاطة بإطار قانوني والتي تهدف إلى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية غير الرسمية بين الحكومة والمواطن وتأمين سبل حفظها وأرشفتها ورقمتها وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، إذن تقديم الخدمات الحكومية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبادل المعلومات والمعاملات وتكامل مختلف الأنظمة بين الحكومة والمواطنين وبين الحكومات فيما بينها والحكومات وشبكات الإدارة والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله، فهي تنم عن حسن استخدام الموارد بفاعلية وكفاءة اقتصادية وشفافية وذلك لتقديم أجود الخدمات الكترونياً والقطاع العام. إذاً الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قطاع العام لتعزيز الحكم، والقطاع الخاص أيضاً وهو ما ذهب اليه لكيوهان وناي³،

إن الحكم الالكتروني حسب مجلس أوروبا هو استخدام التقنيات الالكترونية في مجالات كالعمل العام والعلاقة بين السلطات العامة والمجتمع المدني.

وهناك من يعتبرها مرحلة متقدمة من مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية ولا يمكن تطبيقها ابتداءً بما تحتاجه من تهيئة على المستوى الفني والسياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، إذا اعتبرنا أن الحكومة ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في شؤون بلد معين، وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم، فالحكومة الالكترونية تعد أداة تستخدم لتفعيل وتنفيذ هذه الممارسات بتقنيات وأدوات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وهو ما يؤدي إلى طابع الفعالية والسرعة في الاستجابة والشفافية في أداء الحكومة عبر إتاحة المعلومات للمواطنين وللمؤسسات الأخرى ما يؤدي إلى تمكين المواطنين المشاركة في صنع القرار⁴.

فالفرق بين الحكومة والحكومة الالكترونية، هو إن الحكومة الالكترونية استخدام القطاع العام لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف تحسين المعلومات وتقديم الخدمات وتشجيع المواطنين المشاركة في عملية صنع القرار وجعل الحكومة أكثر خضوعاً للمساءلة والشفافية والفعالية أما هدف

الحكومة الالكترونية هو بناء مجتمع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في خدمة التنمية ومواجهة التحديات فالحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال أحادي الاتجاه في حين أن الحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال ثنائي الاتجاهات وتسعى للوصول إلى رضا الجهات المستفيدة، ويرى كثير من المفكرين إن الحكومة الالكترونية تشكل مجموعة فرعية من الحكومة الالكترونية ووفقا لهؤلاء الكتاب إن الحكومة الالكترونية مفهوم واسع يشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل الحكومة والمجتمع المدني لتعزيز مشاركة ابر للمواطنين في إدارة المؤسسات السياسية كاستخدام الانترنت من قبل السياسيين والإقرار لاستخلاص آراء من الدوائر الانتخابية أو الترويج لوجهات نظر من قبل المجتمع المدني⁵.

أبعاد الحكومة الالكترونية :

يرى مازن حبيب إن الحكومة الالكترونية تتألف من عشر عناصر وهي (الشفافية والمشاركة العدالة المساواة الموثوقية الفاعلية الإتقان الإداري الخدمة التنظيمية التنبؤ التكاملية) وعليه فان إن مفهوم الحكومة الالكترونية يمكن أن تتلخص في ثلاث أبعاد هي

البعد السياسي : ويقضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة وهو ما من شأنه أن يكرس الاستقرار السياسي الذي يريئ البيئة الملائمة لمشاريع مرتبطة بالمجتمع ومنه يكون بوسع الدولة الانتقال من حل المشاكل التقليدية الى الرهانات الجديدة والتوافق مع متطلبات العصرنة.

البعد الاقتصادي الاجتماعي والإداري : أي كفاءة وفاعلية الأجهزة التي تستوجب الاستقلالية سياسيا وماديا عن الدولة يعتبر الإصلاح في المجال الإداري أصبح يمثل احد الأبعاد الجوهرية في فلسفة الحكم الرشيد (الحكومة) إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي من خلال رؤية تقييمية لمفهوم الخدمة العمومية فتشمل طرق جديدة للإدارة العامة عبر طرح الخدمة العمومية بشكل يدعم مبادئ السعي للوصول للحكومة الالكترونية⁶.

أهمية الحكومة للحكومة الالكترونية

عندما نتحدث عن أهمية الحكومة بالنسبة للمؤسسات فلا بد من الحديث عن المؤسسة الأكبر في المجتمع وهي الحكومة خاصة بعد أن بدأت معظم الحكومات بالانتقال إلى الفضاء الالكتروني من أجل تقديم خدماتها على الانترنت وبمختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة. وتعتبر الحكومة الالكترونية أرضاً خصبة لزراعة مبادئ الحكومة الالكترونية نظراً لتعدد الخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة من جهة ولتنوع وتشتت الدوائر الحكومية التي تقدم تلك الخدمات من جهة أخرى , وقد باءت العديد من تجارب الحكومات الالكترونية من التجارب الفاشلة والتي كانت في معظم الأحيان مكلفة ولم يكن هناك من يحاسب بل أنه بالأساس هناك غياب معايير لقياس النجاح والفشل وحتى إن وجدت فقد غاب عن معظم تلك الحكومات أهمية وجود تصور واحدة متكاملة للبناء الالكتروني

الحكومة الالكترونية- مقارنة معرفية..... أ/ والي فايزة
الحكومي بحيث تلتزم بمعاييرها كافة الوزارات والإدارات العامة. أضف إلى ذلك أن النقلة إلى الحكومة الالكترونية على المستوى التقني لم يوازها نقلة متناسبة على المستوى الإداري والتنظيمي. من هنا تبرز أهمية الحكومة في الحكومة الالكترونية⁷.

الميزات والأهداف الإستراتيجية للحكومة الالكترونية الميزات

- (1) إيجاد طرق ووسائل جديدة للخروج من المشكلات والعقبات الأساسية عبر شبكة الانترنت
- (2) استعمال البريد الالكتروني من خلال وسيلة للتواصل والاتصال بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وجميع الفواعل المشاركة في صنع القرار السياسي
- (3) مشاركة المواطنين في تقييم الأداء الحكومي
- (4) إن إتاحة المعلومات والشفافية تؤدي إلى تقليص حجم سطوة الجهاز البيروقراطي والفساد الإداري مما يؤدي إلى تكريس مساءلة الحكومة

الأهداف الإستراتيجية للحكومة الالكترونية

- (1) تفعيل دور المجتمع المدني في الشؤون العامة عبر رفع مستوى العلاقة بين المواطن والدولة الذي يهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي
- (2) تنمية القدرات واستجابة المؤسسات العامة عبر استخدام الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية لتعزيز الركائز الحكم الراشد
- (3) تهيئة بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي
- (4) تقليص الهوة الرقمية في المجتمع

الفوائد الاقتصادية

- (1) توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الالكترونية بالمفهوم الاقتصادي (ذهاب السلعة أو الخدمة إلى العميل وليس العكس)
- (2) توحيد الجهود بدلاً من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية يتم جمع الجهود وتوحيدها بوابة الكترونية واحدة.
- (3) فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات نفسها.

الفوائد الإدارية:

- (1) مفهوم الإدارة الالكترونية وتنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي، والعمل بروح الفريق الواحد.
- (2) القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- (3) تختصر الهرم الإداري التسلسلي الطويل، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- (4) تسهيل عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية و تشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.

الفوائد الاجتماعية

- (1) تحفيز المواطنين لاستخدام الحكومة الالكترونية وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية و مواكبة عصر المعلومات.
 - (2) تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية كالبريد الالكتروني وغيره.
 - (3) تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية الكثيرة⁸
- المحور الثاني : الحكومة الالكترونية آلية لتعزيز المساءلة والشفافية وتأسيس الديمقراطية الالكترونية**

(1) الحكومة الالكترونية آلية لتحسيد المساءلة والشفافية

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات المعرفة بأوسع مفاهيمها أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة حيث تسمح لأصحاب الشأن الحصول عليها للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء , والشفافية لها إجراءات واضحة لصناعة القرار وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن لتوفر هامش من كشف المعلومات. ولتحقيق الشفافية يجب توفر 9 عناصر وهو ما تنص عنه المعايير الدولية وهي

- (1) تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة
- (2) وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح حيث تحدد فيها المعلومات التي يجب توفرها المواعيد التي يجب نشرها المسؤولية القانونية عن عدم النشر
- (3) توفير المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها
- (4) إن توفر البيانات التي يحتاجها المواطن القطاع الخاص بوضع الخطط المستقبلية وتقدير

المخاطر والمصالح

(5) إتاحة وتوفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق

(6) تفسير النصوص التي تعدها الدوائر الحكومية والتي لها علاقة بحياة المواطنين كلما دعت

الحاجة

وكما يرى عبد الكريم قديوز إن كل هذا في إطار الموازنة بين شفافية المعلومات وخصوصية المواطنين وهو ما يفرضه احترام حقوق الإنسان في الخصوصية في بيئة الحكومة الالكترونية .
إن الشفافية تعتبر من أهم متطلبات الحكم الراشد وبالتالي فالحكومة الالكترونية وعبر تكريس الحكومة الالكترونية فهي تستهدف الشفافية لضمان الرقابة في الأداء والمشاركة في صنع القرار والفعالية في الأداء⁹.

الحكومة بالمفهوم التقليدي ← الحكومة الالكترونية
الحكومة بالمفهوم التقليدي ← الحكومة الالكترونية

(2) الحكومة الالكترونية ودورها في تجسيد الديمقراطية الالكترونية

يهتم شق من الحكومة الإلكترونية بقضايا حساسة على مستوى الدول وصورتها الديمقراطية وهو يعالج موضوعات مشاركة المواطن في عملية المحاسبة والمساءلة أيضا عبر تقديم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة عبر الإنترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة¹⁰.
من جهة أخرى، ومع وجود نظام حماية عالي الكفاءة فمن الممكن للمواطنين المشاركة بالانتخابات عبر الإنترنت مما يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة وسرعة إصدار النتائج بالإضافة إلى تخفيض استهلاك الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات الاقتراع والتصويت.

ومن الخدمات التي يمكن للحكومة أن تقدمه في هذا المجال نذكر: منتديات النقاش الإلكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين الذين يرغبون في إبداء رأيهم في السياسات الحكومية، الحملات السياسية الإلكترونية، استطلاع الشعب إلكترونياً حول قضايا خلافية قد تهم المواطن، نشر وثائق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الإنترنت وغيرها. ولاشك أن موضوع الديمقراطية والمشاركة الإلكترونية من المواضيع الشائكة المطروحة على ساحة النقاش لأنها تعالج قضايا أساسية في صميم عملية الحكم وأي تطبيق خاطئاً ومنقوص قد يعرض ثقة الجمهور بالحكومة إلى الخطر، وبما أن العملية الديمقراطية قائمة على المثلث السياسي-المؤسسي-الشعبي يصبح من الضروري لأدوات تلك الديمقراطية في حال كانت الكترونية أو مادية أن تصل إلى كل فئات وعناصر ذلك المثلث¹¹.

على صعيد آخر، فقد تحدثت الحكومة السويدية عن أبعاد خمسة للعملية الديمقراطية الإلكترونية وهي:

1. أنظمة الاقتراع الإلكترونية: ويجب أن يصل إلى اعتماد أنظمة موثوقة، آمنة، تسمح للناخب

بالانتخاب مرة واحدة فقط، وتكون سهلة الاستخدام و الوصول من قبل المواطنين

2. النشاطات السياسية عبر الإنترنت: تشجيع نشر أجنداث الأحزاب والقوى المختلفة، تطوير

العلاقة السياسية بين الشعب والدولة وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر

إنشاء مجموعات إلكترونية.(ECommunities)

3. الشفافية و الثقة الإلكترونية : عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالات الوثائق

الأمنية و العسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وستساعد هذه الخطوة

الحكومة على محاربة الفساد الإداري نظراً لكشف المعلومات أمام الشعب الذي سوف

يحاسب المسؤولين بناء على المعلومات المطلع عنها.

4. المشاركة الديمقراطية: استطلاع رأي الشعب إلكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذه

امن أجل أخذ آراء المواطنين فيها.

5. الفجوة الرقمية: وهذا هو البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية معاً لأخذ

بعين الاعتبار أن نسبة المواطنين العرب الذين يعرفون استخدام التكنولوجيا امن المجموع

العام للمواطنين متواضعة جداً في معظم البلدان العربية، نجد أنه من الضروري أن تنتبه

الحكومة من خطر الوقوع في فخ "الوبقراطية (Webcracy) " بينما تحاول توسيع وتنشيط

العملية الديمقراطية. ولا تقتصر أدوات العملية الديمقراطية الإلكترونية على بناء مواقع

الإنترنت فمثلاً ممكن الاستفادة إلى حد بعيد من مختلف التقنيات الموجودة حالياً لمعالجة

جميع مراحل الحكم الإلكتروني ابتداءً من وضع الأجندة الحكومية ووصولاً إلى اتخاذ

القرارات وتنفيذه أو المحاسبة على النتائج¹².

خاتمة

من خلال كل ما سبق ومن خلال هذه المقاربة المعرفية للحكومة الالكترونية فان نجاحها يتوقف على

الإرادة السياسية من طرف النخب الحاكمة التي تتأسس من خلال المصلحة الوطنية للمواطن

والحكومة عبر تقديم الخدمات بجودة وفعالية والتسيير الجيد للموارد المتاحة وهذه انطلاقا من

تفعيل الثقافة المعلوماتية وتكوين مجتمع المعلوماتية في حدود احترام الخصوصية المعلوماتية للفرد

والمجتمع وبالتالي فالمجتمع يمكن أن يكون الأرضية التي يبني من خلالها مشروع الحكومة الالكترونية

فتقود بذلك نحو مسار الحكومة الالكترونية لتكريس الجودة في التسيير وتقديم الخدمات ,

إن الحكومة الالكترونية تواجه معوقات في الدول خاصة العالم الثالث من بينها ضعف وهشاشة

الإطار القانوني والتنظيمي، محدودية دور الجمعيات الاتحادات والنقابات، عدم شفافية، النقص في

استقلالية و كفاءة النظام القضائي، انتشار البيروقراطية في الإدارات وفساد الأجهزة الحكومية , هذا من

الحكومة الالكترونية- مقارنة معرفية..... أ/ والي فايزة
جهة ومن جهة ثانية لا يمكن تكريس وتحقيق الحوكمة الإلكترونية إلا من خلال ثقافة مجتمعية
معلوماتية والاستجابة والاستعداد الثقافي لمثل هذه النقلة التكنولوجية في التسيير والحكم

الاحالات والهوامش

¹ shalendra C Jain paliv.and sushil S sharma ,E_government and E
_Governmence :difinition/Domain frame work and stalusarowd the world

² فاتح أحمية ,ملتقى جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية حالة البلدان العربية : إطار
مفاهيمي ,ص12. 2015

³ Ajay KR Singh .Vanda Sharima ,e- Governence and Government :study of
someinitativ :interntianljornal of e business and e Governmentstudies vol1 n1
2009

⁴ عبد الوهاب رواح , الحكم الرشيد التنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة
ودورها في الجمهورية اليمنية , صحيفة 26 سبتمبر, العدد 1388

⁵ مازن حبيب العقابي .الحكومة والحكومة الالكترونية www.alnoor.se/author.asp

⁶ أونيس عبد المجيد, الحوكمة رؤية شاملة , ملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة
الالكترونية حالة البلدان العربية يومي 29 30 اكتوبر, 2014 ص7

⁷ وليد خلافي, دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي, مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص الديمقراطية و
الرشادة ,جامعة قسنطينة . الجزائر, 2010/2009

⁸ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر, ص23 25

⁹ بوزيد ساج , سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد فيا لدول العربية ,مجلة
الباحث, العدد 11, جامعة ورقلة , 2012

¹⁰ عبد الكريم جاسور, دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري , الو م أ نموذجاً , مجله المفكر: العدد 11,
ص4

¹¹ حسين يرقى وعمر علي عبد الصمد, واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيله, ا.مداخلة مقدمة ضمن الملتقى
الدولي للإبداع والتفكير التنظيمي في المنظمات الحديثة, جامعة البليدة, أيام 7 و6 فيفري, 2009, ص11

¹² تاريخ الاطلاع يوم 14 ماي 2017 www.government.se/government-policy/